

Distr.: General
24 August 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من جمعية روهينغيا
أركان للسلام وحقوق الإنسان، التي يديرها لاجئ من الروهينغيا اسمه محب الله (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاريل ي. غ. فان أوستيروم

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

يصادف هذا الشهر مرور عام على تطهير القوات البورمية عرقياً أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا من ولاية راخين. وقد قضينا نحن - اللاجئون الروهينغيا وجماعات الشتات ومجموعات حقوق الإنسان البورمية - الأشهر الاثني عشر الماضية في مواجهة هذه العواقب المفجعة الناجمة عن الفظائع التي ترتكبها حكومة بورما، وفي تقييم الخطوات اللازمة للمضي قدماً.

ومن الفظائع التي ترتكبها حكومة بورما - على سبيل المثال لا الحصر - الاستخدام المنهج للقوة وترويع المدنيين، وقتل الرجال والنساء والأطفال، وارتكاب الاعتداء الجنسي، والتدمير المتعمد للمنازل والممتلكات وحرقتها. وقد نجا من كان في المخيمات من هذه الفظائع، لكن عشرات الآلاف من المدنيين لم ينجوا. وهؤلاء الضحايا يستحقون العدالة، أما نحن فنستحق مساراً ذا مصداقية يعيدنا إلى ديارنا.

ولقد كنا متفائلين بحذر عندما اختار مجلس الأمن، في ربيع عام ٢٠١٨، زيارة كوكس بازار وولاية راخين. وشعرنا بنفس القدر من التفاؤل عندما قام الأمين العام للأمم المتحدة، في تموز/يوليه، بزيارة ملاجئنا في بنغلاديش ودعا الدول الأعضاء إلى زيادة الضغط على بورما، ضماناً لعودتنا سالمين إلى ديارنا. وعلى غرار الأمين العام، كنا نعتقد أنه يمكن لأعضاء المجلس التغلب على الانقسامات التي تعوق إقرار إجراءات واتخاذ ما يلزم من خطوات لتمكيننا من العودة بصورة آمنة وكرامة وطوعية إلى الديار. لكننا نخشى ألا تتحقق آمالنا.

وبعد مرور عام على تعرضنا للتطهير العرقي، لم تغلق بورما مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً بعد. ولا يزال هناك ما مجموعه ١٢٨ ٠٠٠ شخص (غالبيتهم من الروهينغيا) محتجزين في مخيمات تديرها الدولة. ولا يزال نزوح اللاجئين من بورما إلى بنغلاديش مستمراً، لأن الأوضاع داخل بورما لم تتحسن، بل أنها، على العكس من ذلك، قد ازدادت سوءاً. وإن إخواننا وأخواتنا داخل بورما يبلغون عن قيود صارمة تُفرض على تنقلهم. وإن أشكال الخطر الجديدة المفروضة على التعليم الديني وبناء أماكن العبادة لتدارس الإنجيل والقرآن تمنع في قمع الحرية الدينية. ولا تزال الأقليات الدينية والعرقية تُحرَم من سبل العيش والتعليم والخدمات الصحية الأساسية وتواجه بالعنف الذي ترعاه الدولة. وفي هذا العام، نزح مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء بسبب الهجمات التي شنها الجيش البورمي في ولايات كاشين وشان وخاين، التي فيها يتعرضون للقصص العشوائي ويستخدمهم الجيش البورمي دروعاً بشرية وكشافة ألغام. وحتى المتظاهرون غير العنيفين من الطلاب لم يفلتوا من ذلك في يانغون.

وحكومة بورما لن تنشئ أبداً، عن طوع، الشروط اللازمة لعودة الروهينغيا. فرغم ما قامت به من محاولات الإصلاح التجميلي، لم تتخذ أي خطوات لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة الروهينغيا. وعلى العكس من ذلك، ترفض الحكومة منح الجنسية للروهينغيا، بل وحتى الاعتراف بمصطلح "الروهينغيا". وتحبط سلطات الدولة جهداً دولياً مشروعاً يتوخى محاسبة مجرمي الحرب وتحقيق العدالة التي يستحقها الضحايا. والواقع أننا لا نثق في ما يسمى "لجنة التحقيق" التابعة لحكومتنا، وهي الآلية السادسة من هذا النوع التي أنشأتها حكومة أونغ سان سو كي حتى الآن. فهذه الآلية، شأنها شأن سابقتها من الآليات، لم تُصمَّم إلا للتلكؤ والإلهاء. ومهمتها ليست تحقيق العدالة للضحايا، وإنما تفادي الضغط الدولي على مجرمي الحرب. وتأمل حكومة بورما بشدة أن ينحسر انتباه العالم وأن تُنسى محنة الروهينغيا.

ووحدهم أنتم، أعضاء مجلس الأمن، من بإمكانه ضمان عدم وقوع ذلك وكفالة استمرار الضغط مجزم على حكومة بورما. ولذلك نحث المجلس على بذل المزيد من الجهود ابتغاء ما يلي:

• **الإشراف على عملية الإعادة إلى الوطن ورصدها.** وهذا لا يقتضي إبلاغ مجلس الأمن بانتظام عن أي اتفاق بشأن الإعادة إلى الوطن فحسب، بل يتطلب أيضا إجراء مشاورات مباشرة ومجدية ومستمرة مع الروهينغيا. ذلك أنه لا ينبغي اتخاذ أي قرارات بشأن مستقبلنا دون مساهمتنا. وإذا تعين أن تكون أي عملية من عمليات الإعادة إلى الوطن طوعية، فلا يمكن إلا أن نُشركَ في أمرها. ولا يمكن أن يكون أي اتفاق - بما في ذلك مذكرة التفاهم بين بورما ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - فعالا أو ذا مصداقية إذا صيغ دون موافقتنا.

• **مواصلة الضغط على بورما لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة الروهينغيا.** لن يتم التوصل إلى حل دائم حتى تعيد حكومة بورما منحنا جنسيتنا وتعترف بإنسانيتنا وتمتع الروهينغيا - وجميع الأقليات البورمية - بحقوقها المستحقة.

• **كفالة عملية مساءلة ذات مصداقية.** إن لجنة التحقيق في بورما أكذوبة. ولكي يثق الضحايا في أي عملية للمساءلة، ينبغي للمجلس أن يحيل الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غياب هذه الإحالة، ينبغي للدول الأعضاء إنشاء آلية دولية ومحيدة ومستقلة خاصة ببورما، وذلك لتحصيل الأدلة على الأعمال الوحشية وإعداد قضايا جاهزة للمحاكمة.

وتحقيقا لهذه الأهداف، نوصي بأن يضع المجلس نقاطا مرجعية تُتخذ وسيلة لضمان قيام حكومة بورما بتحسين الحالة على أرض الواقع. ويمكن أن تشمل هذه النقاط المرجعية ما يلي:

١' **الاعتراف بصفتنا القانونية باعتبارنا روهينغيا واستعادة تلك الصفة.** يجب أن تكف بورما عن إنكار صفتنا القانونية باعتبارنا روهينغيا.

٢' **الإفراج عن السجناء وإسقاط التهم عنهم.** يجب أن تفرج السلطات البورمية عن جميع المحتجزين تعسفا، بما في ذلك الصحفيين التابعين لوكالة رويترز للذات كشفا ارتكاب الفظائع ضد الروهينغيا. وكخطوة أولى، لا بد من إسقاط التهم القانونية ضد هذين الصحفيين.

٣' **إعطاء ضمانات بعدم التكرار.** يساورنا القلق الشديد من تعرض من يعودون منا للسجن أو لأعمال انتقامية على يد النظام. ولا بد أن تقدم بورما ضمانات واضحة بعدم تعريض العائدين للاضطهاد وبتمكين موظفي الخدمة المدنية الروهينغيا من الاحتفاظ بوظائفهم.

٤' **إغلاق مخيمات الأشخاص المشردين داخليا.** ينبغي تفكيك مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في سيتوي وأماكن أخرى، والسماح لسكان تلك المخيمات بالعودة إلى ديارهم بحرية. وينبغي وقف بناء مخيمات جديدة للأشخاص المشردين داخليا على الفور.

٥' **تيسير وصول وسائل الإعلام ومجموعات حقوق الإنسان والأمم المتحدة بحرية إلى ولاية راخين.** إذا كانت بورما ملتزمة بالإصلاح، يجب عليها السماح للصحفيين،

ومجموعات حقوق الإنسان والأمم المتحدة - بما في ذلك البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار - بالوصول الكامل وغير المقيد إلى جميع المناطق موضع اهتمام.

٦' **إنهاء العمل ببطاقات التحقق الوطنية.** لأجيال خلت، استُخدمت وثائق الهوية لإضفاء الطابع المؤسسي على الصفة القانونية الثانوية التي تعطى للروهينغيا باعتبارهم من غير المواطنين. وما استُخدام بورما لبطاقات التحقق الوطنية إلا محاولة مستترة لإنكار مساواتنا وكرامتنا بوصفنا مواطنين بورميين، وهو أمر لا بد أن ينتهي.

٧' **كفالة حرية الدين، والتعليم، والصحة، والتنقل، والوصول إلى الأسواق.** يجب ضمان الحقوق الأساسية لجميع الأقليات العرقية والدينية في بورما - في القانون وفي الممارسة.

٨' **استصلاح أراضينا وإعادة تأهيل قرانا وممتلكاتنا.** لقد دُمر موطننا في ولاية راخين. ولا يمكننا العودة حتى تُستصلح أراضينا ويعاد تأهيل قرانا وممتلكاتنا وحتى ترد إلينا بالكامل.

٩' **التشاور المباشر والمجدي والدائم مع الروهينغيا.** يجب على بورما أن تستطلع وجهات نظرنا بشكل مجد وأن تجمع مساهماتنا. ولا يكفي مجرد الاستماع إلينا، بل يجب أن يضطلع الروهينغيا بدور مهم في صياغة شروط أي عملية إعادة إلى الوطن في المستقبل. وهذا يشمل وضع مذكرة تفاهم قوية بين الروهينغيا وحكومة بورما.

١٠' **الموافقة على الوجود الأمني للأمم المتحدة في ولاية راخين.** لا يمكننا العودة إلى بورما حتى تُضمّن سلامتنا داخل ولاية راخين. ومن شأن بعثة للمراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة توجد في الميدان، داخل ولاية راخين، أن تبدأ في تقديم الضمانات التي نحتاج إليها من أجل العودة السالمة والأمنة والطوعية.

وسيساعد احترام النقاط المرجعية المذكورة آنفا على بناء ثقتنا في العملية وهيئة الظروف التي يمكننا من خلالها العودة إلى موطننا. غير أن الفشل في احترام هذه النقاط المرجعية، وعدم إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع (وهو ما دعت إليه وكالات الأمم المتحدة أنفسها) ينبغي أن يستدعي ردا جادا ومحدد الأهداف من الدول الأعضاء. وعندما يتعلق الأمر ببورما، لم يعد بإمكان مجلس الأمن القبول بأن يُشارك في الأعمال التجارية على النحو المعتاد. وينبغي مراجعة الصفقات التجارية والعسكرية مع حكومة بورما، بل وإلغاؤها عند الضرورة. وها قد عاينتم نتائج الجرائم التي ترتكبها بورما ضد الإنسانية معاناة مباشرة. ونأمل ألا تتمحي معاناتنا من ذاكرتكم، بل نأمل لها أن تُلجئ مجلس الأمن إلى ممارسة الضغط اللازم لضمان إحراز تقدم ملموس من جانب حكومة بورما.

(توقيع) **محّب الله**

الرئيس

جمعية روهينغيا أركان للسلام وحقوق الإنسان

كوتوبالونغ، أوكيا، كوكس بازار، بنغلاديش